

والخلاصة: هم وسط في باب الصفات بين طائفتين متطرفتين: طائفة غلت في التنزيه والنفي، وهم أهل التعطيل من الجهمية وغيرهم، وطائفة غلت في الإثبات، وهم الممثلة.

وأهل السنة والجماعة يقولون: لا نغلو في الإثبات ولا في النفي، ونثبت بدون تمثيل؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

● الأصل الثاني: أفعال الله:

قال المؤلف: «وَهُمْ وَسَطٌ فِي بَابِ أَعْمَالِ اللَّهِ بَيْنَ الْجَبْرِيَّةِ وَالْقَدْرِيَّةِ».

الشرح:

* في باب القدر انقسم الناس إلى ثلاثة أقسام:

— قسم آمنوا بقدر الله عز وجل وغلوا في إثباته، حتى سلبوا الإنسان قدرته واختياره، وقالوا: إن الله فاعل كل شيء، وليس للعبد اختيار ولا قدرة، وإنما يفعل الفعل مجبراً عليه، بل إن بعضهم ادعى أن فعل العبد هو فعل الله، ولهذا دخل من بابهم أهل الاتحاد والحلول، وهؤلاء هم الجبرية.

— والقسم الثاني قالوا: إن العبد مستقل بفعله، وليس لله فيه مشيئة ولا تقدير، حتى غلا بعضهم، فقال: إن الله لا يعلم فعل العبد إلا إذا فعله، أما قبل؛ فلا يعلم عنه شيئاً، وهؤلاء هم

القدرية، مجوس هذه الأمة.

فالأولون غلوا في إثبات أفعال الله وقدره وقالوا: إن الله عز وجل يجبر الإنسان على فعله، وليس للإنسان اختيار.

والآخرون غلوا في إثبات قدرة العبد، وقالوا: إن القدرة الإلهية والمشیئة الإلهية لا علاقة لها في فعل العبد؛ فهو الفاعل المطلق الاختيار.

— والقسم الثالث: أهل السنة والجماعة؛ قالوا: نحن نأخذ بالحق الذي مع الجانبين؛ فنقول: إن فعل العبد واقع بمشيئة الله وخلق الله، ولا يمكن أن يكون في ملك الله ما لا يشاؤه أبداً، والإنسان له اختيار وإرادة، ويفرق بين الفعل الذي يضطر إليه والفعل الذي يختاره؛ فأفعال العباد باختيارهم وإرادتهم، ومع ذلك؛ فهي واقعة بمشيئة الله وخلقته.

لكن سيبقى عندنا إشكال: كيف تكون خلقاً لله وهي فعل الإنسان؟!

والجواب أن أفعال العبد صدرت بإرادة وقدرة، والذي خلق فيه الإرادة والقدرة هو الله عز وجل.

لو شاء الله تعالى؛ لسلبك القدرة؛ فلم تستطع.

ولو أن أحداً قادراً لم يرد فعلاً؛ لم يقع الفعل منه.

كل إنسان قادر يفعل الفعل؛ فإنه بإرادته، اللهم إلا من أكره.

فنحن نفعل باختيارنا وقدرتنا، والذي خلق فينا الاختيار
والقدرة هو الله .

● الأصل الثالث : الوعيد :

قال المؤلف : «وفي بابِ وَعِيدِ اللَّهِ بَيْنَ الْمُرْجِئَةِ وَبَيْنَ الْوَعِيدِيَّةِ
مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ» .

الشرح :

* المرجئة : اسم فاعل من أرجأ؛ بمعنى : أخر، ومنه قوله
تعالى : ﴿ قَالُوا أَرْجَاهُ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف : ١١١] ، وفي قراءة :
(أرجئه)؛ أي : أخره وأخر أمره، وسموا مرجئة : إما من الرجاء؛
لتغليبهم أدلة الرجاء على أدلة الوعيد، وإما من الإرجاء؛ بمعنى :
التأخير؛ لتأخيرهم الأعمال عن مسمى الإيمان .

فهم يقولون : الأعمال ليست من الإيمان، والإيمان هو
الاعتراف بالقلب فقط .

ولهذا يقولون : الأعمال ليست من الإيمان، والإيمان هو
الاعتراف بالقلب فقط .

ولهذا يقولون : إن فاعل الكبيرة كالزاني والسارق وشارب
الخمير وقاطع الطريق لا يستحق دخول النار لا دخولاً مؤبداً ولا
موقتاً؛ فلا يضر مع الإيمان معصية؛ مهما كانت صغيرة أم كبيرة؛
إذا لم تصل إلى حد الكفر .

* وأما الوعيدية؛ فقابلوهم، وغلبوا جانب الوعيد، وقالوا: أي كبيرة يفعلها الإنسان ولم يتب منها؛ فإنه مخلد في النار بها: إن سرق؛ فهو من أهل النار خالداً مخلداً، وإن شرب الخمر؛ فهو في النار خالداً مخلداً... وهكذا.

والوعيدية يشمل طائفتين: المعتزلة، والخوارج. ولهذا قال المؤلف: «من القدرية وغيرهم»؛ فيشمل المعتزلة - والمعتزلة قدرية؛ يرون أن الإنسان مستقل بعمله، وهم وعيدية - ويشمل الخوارج.

فاتفتت الطائفتان على أن فاعل الكبيرة مخلد في النار، لا يخرج منها أبداً، وأن من شرب الخمر مرة؛ كمن عبد الصنم ألف سنة؛ كلهم مخلدون في النار؛ لكن يختلفون في الاسم؛ كما سيأتي إن شاء الله في الباب التالي.

* وأما أهل السنة والجماعة؛ فيقولون: لا تغلب جانب الوعيد كما فعل المعتزلة والخوارج، ولا جانب الوعد كما فعل المرجئة، ونقول: فاعل الكبيرة مستحق للعذاب، وإن عذب؛ لا يخلد في النار.

* وسبب الخلاف بين الوعيدية وبين المرجئة: أن كل واحد منهما نظر إلى النصوص بعين عوراء؛ ينظر من جانب واحد.

— هؤلاء نظروا نصوص الوعد، فأدخلوا الإنسان في الرجاء، وقالوا: نأخذ بها، وندع ما سواها، وحملوا نصوص الوعيد على الكفار.

— والوعيدية بالعكس؛ نظروا إلى نصوص الوعيد، فأخذوا بها، وغفلوا عن نصوص الوعد.

فلهذا اختل توازنهم لما نظروا من جانب واحد.

* وأهل السنة والجماعة أخذوا بهذا وهذا، وقالوا: نصوص الوعيد محكمة؛ فنأخذ بها، ونصوص الوعد محكمة؛ فنأخذ بها. فأخذوا من نصوص الوعد ما ردوا به على الوعيدية، ومن نصوص الوعيد ما ردوا به على المرجئة، وقالوا: فاعل الكبيرة مستحق لدخول النار؛ لئلا نهدر نصوص الوعيد؛ غير مخلد فيها؛ لئلا نهدر نصوص الوعد.

فأخذوا بالدليلين ونظروا بالعينين.

* * *

● الأصل الرابع: أسماء الإيمان والدين:

قال المؤلف: «وَفِي بَابِ أَسْمَاءِ الْإِيمَانِ وَالذِّينِ بَيْنَ الْحُرُورِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَبَيْنَ الْمُرْجئةِ الْجَهْمِيَّةِ».

الشرح:

* هذا في باب الأسماء والدين، وهو غير باب الأحكام الذي هو الوعد والوعيد؛ ففاعل الكبيرة ماذا نسميه؟! أمؤمن أم كافر؟!!

* وأهل السنة وسط فيه بين طائفتين: الحرورية والمعتزلة من وجه، والمرجئة الجهمية من وجه:

— فالحرورية والمعتزلة أخرجوه من الإيمان، لكن الحرورية قالوا: إنه كافر يحل دمه وماله، ولهذا خرجوا على الأئمة، وكفروا الناس.

— وأما المرجئة الجهمية؛ فخالفوا هؤلاء، وقالوا: هو مؤمن كامل الإيمان!! يسرق ويزني ويشرب الخمر ويقتل النفس ويقطع الطريق؛ ونقول له: أنت مؤمن كامل الإيمان!! كرجل فعل الواجبات والمستحبات وتجنب المحرمات!! أنت وهو في الإيمان سواء!!

فهؤلاء وأولئك على الضد في الاسم وفي الحكم.

وأما المعتزلة؛ فقالوا: فاعل الكبيرة خرج من الإيمان، ولم يدخل في الكفر؛ فهو في منزلة بين منزلتين؛ لا نتجاسر أن نقول: إنه كافر! وليس لنا أن نقول: إنه مؤمن؛ وهو يفعل الكبيرة؛ يزني ويسرق ويشرب الخمر! وقالوا: نحن أسعد الناس بالحق!

حقيقة أنهم إذا قالوا: إن هذا لا يتساوى مع مؤمن عابد؛ فقد صدقوا.

لكن كونهم يخرجونه من الإيمان، ثم يحدثون منزلة بين منزلتين: بدعة ما جاءت لا في كتاب الله ولا في سنة رسوله!!

كل النصوص تدل على أنه لا يوجد منزلة بين منزلتين:

كقوله تعالى: ﴿وَلَيْتَآ أَوْ لِيَاكُمْ لَعَلَّآ هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾

[سبأ: ٢٤].

وقوله: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِّمُكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢].

وفي الحديث: «القرآن حجة لك أو عليك»^(١).

فأين المنزلة بين المنزلتين؟!!

وفي باب الوعيد ينفذون عليه الوعيد، فيوافقون الخوارج في أن فاعل الكبيرة مخلد في النار، أما في الدنيا؛ فقالوا: تجرى عليه أحكام الإسلام؛ لأنه هو الأصل؛ فهو عندهم في الدنيا بمنزلة الفاسق العاصي.

فيا سبحان الله! كيف نصلي عليه، ونقول: اللهم! اغفر له.

وهو مخلد في النار؟!!

فيجب عليهم أن يقولوا في أحكام الدنيا: إنه يُتَوَقَّفُ فيه! لا نقول: مسلم، ولا: كافر، ولا نعطيه أحكام الإسلام، ولا أحكام الكفر!! إذا مات؛ لا نصلي عليه، ولا نكفنه، ولا نغسله، ولا يدفن مع المسلمين، ولا ندفنه مع الكفار؛ إذا؛ نبحت له عن مقبرة بين مقبرتين!!!

— وأما أهل السنة والجماعة؛ فكانوا وسطاً بين هذه الطوائف؛ فقالوا: نسمي المؤمن الذي يفعل الكبيرة مؤمناً ناقص الإيمان، أو نقول: مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وهذا هو العدل؛ فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم.

(١) قطعة من حديث رواه مسلم في «صحيحه» (٢٢٣)، عن ابن مالك الأشعري.

ويترتب على هذا: أن الفاسق لا يجوز لنا أن نكرهه كرهاً
مطلقاً، ولا أن نحبه حباً مطلقاً، بل نحبه على ما معه من الإيمان،
ونكرهه على ما معه من المعصية.

● الأصل الخامس: في الصحابة رضي الله عنهم:

قال المؤلف: «وفي أصحابِ رسولِ الله ﷺ بينَ الرافضةِ
والخوارج».

الشرح:

* «أصحاب»: جمع صاحب، والصحب اسم جمع صاحب،
والصاحب: الملازم للشيء.

والصحابي: هو الذي اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً به ومات على
ذلك.

وهذا خاص في الصحابة، وهو من خصائص النبي ﷺ؛ أن
الإنسان يكون من أصحابه، وإن لم يجتمع به إلا لحظة واحدة؛
لكن بشرط أن يكون مؤمناً به^(١).

* وأهل السنة والجماعة وسط فيهم بين الرافضة والخوارج.

— فالرافضة: هم الذين يسمون اليوم: شيعة، وسموا
رافضة؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي

(١) انظر: «فتح الباري» (٤/٧) لابن حجر.

طالب رضي الله عنه، الذي ينتسب إليه الآن الزيدية؛ رفضوه لأنهم سألوه: ما تقول في أبي بكر وعمر؟ يريدون منه أن يسبهما ويطنن فيهما! ولكنه رضي الله عنه قال لهم: نعم الوزيران وزيراً جدي. يريد بذلك رسول الله ﷺ؛ فأثنى عليهما، فرفضوه، وغضبوا عليه، وتركوه! فسموا رافضة^(١)!!

هؤلاء الروافض - والعياذ بالله - لهم أصول معروفة عندهم، ومن أقبح أصولهم: الإمامة التي تتضمن عصمة الإمام، وأنه لا يقول خطأ، وأن مقام الإمامة أرفع من مقام النبوة؛ لأن الإمام يتلقى عن الله مباشرة، والنبى بواسطة الرسول، وهو جبريل، ولا يخطئ الإمام عندهم أبداً، بل غلاتهم يدعون أن الإمام يخلق؛ يقول للشيء: كن. فيكون!!

وهم يقولون: إن الصحابة كفار، وكلهم ارتدوا بعد النبي ﷺ؛ حتى أبو بكر وعمر عند بعضهم كانا كافرين وماتا على النفاق والعياذ بالله، ولا يستثنون من الصحابة إلا آل البيت، ونفراً قليلاً ممن قالوا: إنهم من أولياء آل البيت.

وقد قال صاحب كتاب «الفصل»: «إن غلاتهم كفروا علي بن أبي طالب؛ قالوا: لأن علياً أقر الظلم والباطل حين بايع أبا بكر وعمر، وكان الواجب عليه أن ينكر بيعتهما، فلما لم يأخذ بالحق والعدل، ووافق على الظلم؛ صار ظالماً كافراً».

(١) انظر سبب تسميتهم بالرافضة كتاب: «منهاج السنة» لشيخ الإسلام (١/٣٤).

— أما الخوارج؛ فهم على العكس من الرافضة؛ حيث إنهم كفروا علي بن أبي طالب، وكفروا معاوية بن أبي سفيان، وكفروا كل من لم يكن على طريقتهم، واستحلوا دماء المسلمين، فكانوا كما وصفهم النبي عليه الصلاة والسلام: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرَّمِيَّة»^(١)، وإيمانهم لا يتجاوز حناجرهم.

فالشيعة غلوا في آل البيت وأشياعهم، وبالغوا في ذلك، حتى إن منهم من ادعى ألوهية علي، ومنهم من ادعى أنه أحق بالنبوة من محمد رسول الله ﷺ، والخوارج بالعكس.

— أما أهل السنة والجماعة؛ فكانوا وسطاً بين الطائفتين؛ قالوا: نحن ننزل آل البيت منزلتهم، ونرى أن لهم حقين علينا: حق الإسلام والإيمان، وحق القرابة من رسول الله ﷺ. وقالوا: قرابة رسول الله ﷺ لها الحق علينا، لكن من حقها علينا أن ننزلها منزلتها، وأن لا نغلو فيها. ويقولون في بقية أصحاب الرسول ﷺ: لهم الحق علينا بالتوقير والإجلال والترضي، وأن نكون كما قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، ولا نعادي أحداً منهم أبداً؛ لا آل البيت، ولا غيرهم؛ فكل منهم نعطيه حقه؛ فصاروا وسطاً بين جفاة وغلالة.

(١) رواه: البخاري (٦٩٣٠)، ومسلم (١٠٦٦)؛ عن علي رضي الله عنه.

فصل في المعية وبيان الجمع بينها وبيان علو الله واستوانه على عرشه

الشرح:

سبق^(١) أن مما يدخل في الإيمان بالله: الإيمان بأسمائه وصفاته، ومن ذلك الإيمان بعلو الله واستوانه على عرشه، والإيمان بمعيته، وفي هذا الفصل بين المؤلف رحمه الله الجمع بين العلو والمعية؛ فقال:

* «وَقَدْ دَخَلَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ، وَتَوَاتَرَ عَنْ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، مِنْ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ عَلِيٌّ عَلَى خَلْقِهِ»: هذه ثلاثة أدلة على علو الله تعالى: الكتاب، والسنة، والإجماع.

ومر علينا دليل رابع وخامس، وهما: العقل والفطرة.

* «من أنه سبحانه فوق سماواته على عرشه عليٌّ على خلقه» تقدم لنا أن علو الله عز وجل نوعان: علو صفة، وعلو ذات، وأن علو الذات دل عليه الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة وكذلك علو الصفة.

(١) (١/٣٨٦ - ٤٠٠).

* فالكتاب مملوء من ذلك: تارة بالتصريح بالفوقية، وتارة بالتصريح بالعلو، وتارة بالتصريح بأنه في السماء، وتارة بنزول الأشياء من عنده، وتارة بصعودها إليه، ونحو ذلك.

* والسنة جاءت بالقول والفعل والإقرار، وسبق ذكر ذلك.

* أما الإجماع؛ فقد أجمع السلف على ذلك، وطريق العلم بإجماعهم عدم نقل ضد ما جاء في الكتاب والسنة؛ فإنهم كانوا يقرؤون القرآن وينقلون الأخبار ويعلمون معانيها، ولما لم ينقل عنهم ما يخالف ظاهرها؛ علم أنهم لا يعتقدون سواه، وأنهم مجمعون على ذلك. وهذا طريق حسن لإثبات إجماعهم، فاستمسك به ينفك في مواطن كثيرة.

* وأما العقل؛ فمن وجهين:

الوجه الأول: أن العلو صفة كمال، والله تعالى قد ثبت له كل صفات الكمال، فوجب إثبات العلو له سبحانه.

الوجه الثاني: إذا لم يكن عالياً؛ فإما أن يكون تحت أو مساوياً، وهذا صفة نقص؛ لأنه يستلزم أن تكون الأشياء فوقه أو مثله؛ فلزم ثبوت العلو له.

* أما الفطرة؛ فلا أحد ينكرها؛ إلا من انحرفت فطرته؛ فكل إنسان يقول: يا الله! يتجه قلبه إلى السماء، لا ينصرف عنه يمناً ولا يسرة، لأن الله تعالى في السماء.

* قوله: «وَهُوَ سُبْحَانَهُ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا؛ يَعْلَمُ مَا هُمْ عَامِلُونَ».

* وهذا من الإيمان بالله، وهو الإيمان بمعيته لخلقه.

* وقد سبق^(١) أن معية الله تنقسم إلى عامة وخاصة وخاصة الخاصة.

— فالعامة: التي تشمل كل أحد من مؤمن وكافر وبر وفاجر، ومثالها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

— والخاصة: مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨].

— والتي أخص: مثل قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ مَأْسَمِعٌ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وقوله عن رسوله محمد ﷺ: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وسبق أن هذه المعية حقيقية، وأن من مقتضى المعية العامة العلم والسمع والبصر والقدرة والسلطان وغير ذلك، ومن مقتضى الخاصة النصر والتأييد.

* * *

* قوله: «كَمَا جَمَعَ بَيْنَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَرْجِعُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

(١) (١/٤٠٠ - ٤١٨).

بَصِيرٌ ﴿ [الحديد: ٤] .

* قوله: «بين ذلك»؛ أي: بين العلو والمعية.

* ففي قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾: إثبات العلو.

* وفي قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾: إثبات المعية، فجمع بينهما في آية واحدة، ولا منافاة بينهما كما سبق ويأتي.

ووجه الجمع من وجوه ثلاثة:

الأول: أنه ذكر استواءه على العرش، ثم قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، وإذا جمع الله لنفسه بين وصفين؛ فإننا نعلم علم اليقين أنهما لا يتناقضان؛ لأنهما لو تناقضا؛ لاستحال اجتماعهما؛ إذ المتناقضين لا يجتمعان ولا يرتفعان؛ فلا بد من وجود أحدهما وانتفاء الثاني، ولو كان هناك تناقض؛ لزم أن يكون أول الآية مكذباً لآخرها أو بالعكس.

الثاني: أنه قد يجتمع العلو والمعية في المخلوقات؛ كما سيذكره المؤلف في قول الناس: ما زلنا نسير والقمر معنا.

الثالث: لو فرض تعارضهما بالنسبة للمخلوق؛ لم يلزم ذلك بالنسبة للخالق؛ لأن الله ليس كمثله شيء.

* قوله: «وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾؛ أنه مُخْتَلِطٌ بِالْخَلْقِ»: لأن هذا المعنى نقص، وقد سبق أنه لو كان هذا هو المعنى؛ لزم أحد أمرين: إما تعدد الخالق، أو تجزؤه؛ مع ما في

ذلك أيضاً من كون الأشياء تحيط به، وهو سبحانه محيط بالأشياء .
* قوله: «فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ اللَّغَةُ»؛ يعني: وإذا كانت اللغة لا توجبه؛ لم يتعين، وهذا أحد الوجوه الدالة على بطلان مذهب الحلولية من الجهمية وغيرهم؛ القائلين بأن الله مع خلقه مختلطاً بهم .

ولم يقل: لا تقتضيه اللغة؛ لأن اللغة قد تقتضيه، وفرق بين كون اللغة تقتضي ذلك وبين كونها توجب ذلك .
فالمعية في اللغة قد تقتضي الاختلاط؛ مثل الماء واللبن؛ تقول: ماء مع لبن مخلوطاً .

* قوله: «وَهُوَ خِلَافٌ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَخِلَافٌ مَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْخَلْقَ»: وذلك لأن الإنسان مفطور على أن الخالق بائن من المخلوق، ليس أحد إذا قال: يا الله! إلا ويعتقد أن الله تعالى بائن من خلقه، لا يعتقد أنه حالٌّ في خلقه؛ فدعوى أنه مختلط بالخلق مخالف للشرع ومخالف للعقل ومخالف للفطرة .

* قوله: «بَلِ الْقَمَرُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ، وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ وَغَيْرِ الْمُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ» .

* «بل»: للإضراب الانتقالي .

* وهذا مثل ضربه المؤلف رحمه الله تقريباً للمعنى وتحقيقاً لصحة كون الشيء مع الإنسان حقيقة مع تباعد ما بينهما، وذلك أن

القمر من أصغر المخلوقات، وهو في السماء، ومع المسافر وغيره أينما كان.

فإذا كان هذا المخلوق، وهو من أصغر المخلوقات؛ نقول: إنه معنا، وهو في السماء. ولا يعد ذلك تناقضاً، ولا يقتضي اختلاطاً؛ فلماذا لا يصح أن نجري آيات المعية على ظاهرها، ونقول: هو معنا حقيقة، وإن كان هو في السماء فوق كل شيء؟!!

وكما قلنا سابقاً: لو فرض أن هذا ممتنع في الخلق؛ لكان في الخالق غير ممتنع؛ فالرب عز وجل هو في السماء حقيقة، وهو معنا حقيقة، ولا تناقض في ذلك، حتى وإن كان بعيداً عز وجل في علوه؛ فإنه قريب في علوه.

وهذا الذي حققه شيخ الإسلام في كتبه، وقال: إنه لا حاجة إلى أن نؤول الآية، بل الآية على ظاهرها، لكن مع اعتقادنا بأن الله تعالى في السماء على عرشه؛ فهو معنا حقاً، وهو على عرشه حقاً؛ كما نقول: إنه ينزل إلى السماء الدنيا حقاً، وهو في العلو، ولا أحد من أهل السنة ينكر هذا أبداً؛ كل أهل السنة يقولون: هو ينزل حقاً، متفقون على أنه في العلو؛ لأن صفات الخالق ليست مثل صفات المخلوق.

وقد عثرت على تقرير للشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله يبين هذا المعنى تماماً؛ أي أن المعية حق على حقيقتها، ولا تستلزم أن يكون مختلطاً بالخلق، أو أنه في الأرض؛ قال جواباً على قول بعض السلف: «معهم بعلمه»:

«إذا جاءت هذه الكلمة؛ فهي تفسير للمعنى بالمقتضى، ليس تفسيراً لحقيقة الكلمة، والذي يحمل ويحدو على التفسير بهذا أن المنازع في هذا المبتدعة الذين يقولون: إنه مختلط بهم، فيأتي البعض من السلف بالمراد بالسياق، وهو أنه بكمال علمه، ولكن لا يريدون أن كلمة (مع) مدلولها بكل شيء عليم، بل اجتمعت معها في العلم، وزادت المعنى في المعنى، وهو كونه معهم؛ فتفسيرها بالمقتضى لا يدل على أن معناها باطل؛ فالكل حق...».

إلى أن قال: «ولهذا؛ شيخ الإسلام في عقيدته الأخرى المباركة المختصرة؛ بين أن قوله معهم حق على حقيقته؛ فمن فسرها من السلف بالمقتضى؛ فلحاجة دعت إلى ذلك، وهو الرد على أهل الحلول الجهمية الذين ينكرون العلو كما تقدم، والقرآن يفسر بالمطابقة وبالمفهوم وبالاستلزام والمقتضى وغير ذلك من الدلالات، وهؤلاء العلماء الذين روي عنهم التفسير بالمقتضى لا ينكرون المعنى، بل هي عندهم كالشمس» اهـ من «الفتاوى»؛ تقريراً على الحموية^(١).

* سؤال: هل يصح أن نقول: هو معنا بذاته؟

الجواب: هذا اللفظ يجب أن يبعد عنه؛ لأنه يوهم معنى فاسداً يحتاج به من يقول بالحلول، ولا حاجة إليه؛ لأن الأصل أن كل شيء أضافه الله إلى نفسه؛ فهو له نفسه؛ ألا ترى إلى قوله

(١) «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ» (١ / ٢١٢ - ٢١٣).

تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾؛ هل يحتاج أن نقول: جاء بذاته؟! وإلى قوله ﷺ: «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا»^(١)؛ هل يحتاج أن نقول: ينزل بذاته؟! إننا لا نحتاج إلى ذلك؛ اللهم إلا في مجادلة من يدعي أنه جاء أمره أو ينزل أمره؛ لرد تحريفه.

* قوله: «وهو سبحانه فوق عرشه، رقيب على خلقه، مهيمن عليهم، مطلع عليهم»:

* يقول رحمه الله: «وهو سبحانه فوق عرشه»: مع أنه مع الخلق، لكنه فوق عرشه.

* «رقيب على خلقه»: يعني: مراقباً حافظاً لأقوالهم وأفعالهم وحركاتهم وسكناتهم.

* «مهيمن عليهم»؛ أي: حاكم مسيطر على عباده؛ فله الحكم، وإليه يرجع الأمر كله، وأمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن! فيكون.

* قوله: «إلى غير ذلك من معاني ربوبيته»؛ يعني بذلك ما تضمنه معنى الربوبية من ملك وسلطان وتدبير وغير ذلك؛ فإن معاني الربوبية كثيرة؛ لأن الرب هو الخالق المالك المدبر، وهذه تحمل معاني كثيرة جداً.

(١) سبق تخريجه (٩٤/١)، وهو في «الصحيحين».

* قوله: «وَكُلُّ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ مِنْ أَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَنَا: حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيفٍ»:

* هذه الجملة تأكيد لما سبق، وإنما كرر معنى ما سبق لأهمية الموضوع؛ فبين رحمه الله أن ما ذكره الله من كونه فوق العرش حق على حقيقته، وكذلك ما ذكره من كونه معنا حق على حقيقته، لا يحتاج إلى تحريف.

* يعني: لا يحتاج أن نصرف معنى الفوقية إلى فوقية القدر كما ادعاه أهل التحريف والتعطيل، بل هي فوقية ذات وقدر؛ كما لا يحتاج أن نصرف معنى المعية عن ظاهرها، بل نقول: هي حق على ظاهرها، ومن فسرها بغير حقيقتها؛ فهو محرف؛ لكن ما ورد من تفسيرها بلازمها ومقتضاها، وارد عن السلف لحاجة دعت إلى ذلك، وهو لا ينافي الحقيقة؛ لأن لازم الحق حق.

* ثم استدرك المؤلف رحمه الله، فقال: - ولكن يصابن عن الظنون الكاذبة - «مِثْلَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٧]: أَنَّ السَّمَاءَ تُقْلَهُ أَوْ تُظَلُّهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ».

* الظنون الكاذبة هي الأوهام التي ليس لها أساس من الصحة؛ فيجب أن يصابن عنها كلام الله تعالى ورسوله ﷺ.

* مثال ذلك أن يُظَنَّ أن ظاهر قوله: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾؛ أن السماء تُقْلَهُ؛ أي: تحمله كما يحمل سقف البيت من كان على ظهره. «أو تُظَلُّهُ»؛ يعني: تكون فوقه؛ كالسقف على الإنسان.

إذا ظن الإنسان هذا؛ فهو ظن كاذب، يجب صون الأدلة الدالة على أن الله في السماء عن ذلك.

* قال المؤلف: «وهذا باطل بإجماع أهل العلم والإيمان».

تنبيه:

قد يقول قائل: كان على المؤلف أن يقول: ومثل أن يظن أن ظاهر قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]؛ أنه مختلط بالخلق؛ لأن هذا الظن كاذب أيضاً.

وجوابه أن نقول: إن المؤلف رحمه الله ذكر ذلك سابقاً في قوله: «وليس معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾؛ أنه مختلط بالخلق».

* قوله: «فإن الله قد ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة:

: [٢٥٥]]:

* «الكرسي»: كما يروى عن ابن عباس: موضع القدمين^(١).

* ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾؛ يعني: أحاط بالسموات والأرض؛ السماوات السبع والأرضين السبع.

فكيف يظنُّ ظانُّ أن السماء تظله الله أو تقلُّه؟!

فإذا كان قد وسع كرسيه السماوات والأرض؛ فلا يظن أحد أبداً هذا الظن الكاذب، وهو أن السماء تقلُّه أو تظله.

(١) سبق تخريجه (١/١٧٢).

* قوله: «وهو الذي ﴿يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ [فاطر: ٣١]:»

* يمسكهما أن تزولا عن أماكنهما، ولولا إمساك الله لهما؛ لاضطربتا ومادتا وزالتا، ولكن الله عز وجل بقدرته وقوته يمسك السماوات والأرض أن تزولا، بل قال تعالى: ﴿وَلَيْنِ زَالَتَا إِنَّ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]؛ ما أمسكهما أحد بعد الله أبداً.

لو تزول نجمة من النجوم؛ لا يستطيع أحد أن يمسكها؛ فكيف لو زالت السماوات والأرض؟! ما يمسكهما إلا الله الذي خلقها، الذي يقول للشيء: كن! فيكون. سبحانه وتعالى، بيده ملكوت السماوات والأرض.

* قوله: «﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [الحج: ٦٥].»

السماء فوق الأرض، ووالله؛ لولا إمساك الله لها؛ لوقعت على الأرض؛ لأنها أجرام عظيمة؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]، وقال: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]؛ فلولا أن الله يمسكها؛ لوقعت على الأرض، وإذا وقعت على الأرض؛ أتلفتها.

فالذي يمسك السماوات والأرض أن تزولا، ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه؛ هل يتصور متصور أن السماء تقله أو تظله؟!

لا أحد يتصور ذلك .

* قوله : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ [الروم : ٢٥] :

* ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ ﴾ ؛ يعني : من العلامات الدالة على كماله عز وجل من كل وجه :

* ﴿ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ : الكوني والشرعي ؛ لأن أمره مبني على الحكمة والرحمة والعدل والإحسان ؛ ﴿ وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ [المؤمنون : ٧١] ، والأهواء فساد للسموات والأرض ، وهي مخالفة للأمر الشرعي .

إذا ؛ فالسموات والأرض تقوم بأمر الله الكوني والشرعي ، ولو أن الحق اتبع أهواء الخلق ؛ لفسدت السموات والأرض ومن فيهن ، ولهذا قال العلماء في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ [الأعراف : ٥٦] ؛ أي : « لا تفسدوا فيها بالمعاصي » .
